هذا الجواب بان الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقي الوحدة الشائعة في
حال التنكير والوحدة مطلقا ثابتة في العدد فالحق ان لا ورود لسؤال
من اصله كما علمت بدليل جواز دخول ال عليه ما ذكره من جواز
دخول ال عليه هو المشهور ومقابله ما حكاه الكرماني من انه لا يدخلها
عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان وزيدون قال الشيخ ابو حيان
ومن الشذوذ عن نيابة حبذا عوضا حال من دخول ال حالة كون
الدخول معوضا اذا او مفعول مطلق او مفعول لاجله وال المراد بتعريف
العلمية والتعيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما وهو ما
دل على متكلم اي المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكر
لا بالوضع نحو زيد في رتبة يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو تلك
من التسمية زيد بان زيدا فعل كذا او قولك لزيد الغائب زيد فعل
كذا فان الدلالة هنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان
الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقدم
المرجع بخلافها هي او مخاطب اي شخص يوجه اليه الخطاب ولو
ولو تعرض الوجود بتنزيل المعدوم منزلة الموجود اكرمنا يكون
الهم وهو مشترك بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا كان او مؤنثا وقد تستعمل
في المتكلم المعظم نفسه الحاقا له بالجماعة والتمييز في ذلك مرجعه القرائن
والضمير هو صيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قيد
بسكون الميم لاحتمال ان تكون لفظة نا فاعلا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها
تكون مفعولا وتستعمل في محل جر نحو انطلق بنا وليس في الضمائر ما
يصلح للثلاثة الا هو ولذلك قال ابن مالك للرفع والنصب وجر نا صلح
[illegible] فانا تلنا الجمع [illegible] الرمتما زيدت الميم هنا لئلا يلتبس
بالمفرد [illegible] عند اشباع الفتحة للاطلاق اكرمتن قال بعضهم
البصريين انما شدد ونون ضربتن لان اصله ضربتم بالتخفيف
[illegible] ان تكون ما قبل النون ساكنا لئلا يكون متروكا فوجب ان يسكن
ما قبل النون ولا تكون اسكان ما قبل النون وهي للمخاطبة لانه لو سكن
لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فان لم

توجد علامة اخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا نونا وادغموها في
الاخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في اكرمتن
محله رفع اي ذو رفع وهو نفس الرفع على سبيل المبالغة والالف
والواو والنون نحو الفاعل ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع
وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت يا المتكلم الفا
في النداء نحو يا اسفا فان اصلها اسفي قلبت اليا الفا وليس لنا الف في محل
جر الا هذا وقد الغزت في ذلك فقلت ... بين لنا يا امام النحو ما الف
محلها الجر ... بالمضاف لها ... وذهب المازني الى ان الفاعل في اكرما واكرموا
واكرمت ضمير مستتر وان الالف والواو والنون علامات كتاء التانيث
ووافقه الاخفش في الواو ونون الاناث والنون باب نائب
قال الشيخ ابو حيان لم ار هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب
المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح وقيل وجه
العدول ان التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا
يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كان جارا ومجرورا
نحو مر بزيد او ظرفا نحو جلس في الدار او مصدرا نحو ضرب ضرب شديد ولانه يصدق على المفعول
الثاني من نحو اعطي زيد درهما انه مفعول فعل لم يسم فاعله واجيب
عن الاول بان النقل عند الاقدمين المعبرين بهذه العبارة اذا اسند لغير
المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الاصل ولهذا لا
ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن
الثاني بان الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى منصوبا ثم ان
جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظرا الى ان الاصل ان يبنى العامل للفاعل
والا فبعد بنا العامل للمجهول حقه ان يسند للمفعول حذف فاعله اي
ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل للمفعول للملابسة
كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي
لا الموحد لا على حقيقته ولا يرد ان التعريف يشمل نحو انبت الربيع البقل
فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يعد نائب فاعل لعوض
اي لفظي او معنوي فاللاول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب وموافقة